



تصدر عن قسم الدراسات والمجلة

بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

دبي - ص.ب. ٥٥١٥٦

هاتف +٩٧١ ٤ ٢٦٢٤٩٩٩

فاكس +٩٧١ ٤ ٢٦٩٦٩٥٠

دولة الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: info@almajidcenter.org

# أفاق الثقافة والتراث

مجلة  
فصلية  
ثقافية  
تراثية

السنة الرابعة عشرة : العدد الخامس والخمسون - شوال ١٤٢٧ هـ - أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠٦ م

## هيئة التحرير

### مدير التحرير

د. عز الدين بن زغبية

### سكرتير التحرير

د. يونس قدوري عويد

### هيئة التحرير

أ.د. حاتم صالح الضامن

د. محمد أحمد القرشي

د. أسماء أحمد سالم العويس

د. نعيمة محمد يحيى عبدالله

## رقم التسجيل الدولي للمجلة

ردمد ٢٠٨١ - ١٦٠٧

المجلة مسجلة في دليل

أولريخ الدولي للدوريات

تحت رقم ٣٤٩٣٧٨

المقالات المنشورة على صفحات المجلة تعبر عن آراء كاتبها  
ولا تنقل بالضرورة وجهة نظر المجلة أو المركز الذي تصدر عنه

يخضع ترتيب المقالات لأموور فنية

داخل الإمارات خارج الإمارات

المؤسسات ١٠٠ درهم ١٥٠ درهم

الأفراد ٧٠ درهماً ١٠٠ درهم

الطلاب ٤٠ درهماً ٧٥ درهماً

الاشتراك  
السنوي

# الفهرس

## الإفتاحفة

▪ مكتبة بفت الصرمف بالفم

مرفر الففر ٤

## المقالات

▪ بنة الفملة والفرفة، من فلال القرآن الكررم

د. عبء الفمفء ءباش ٦

▪ وسطفة الإمام مالك فف فقه السفاسة الشرعفة

(موقفه من فكام عصره نمؤءا)

أ. د. فوففق بن أءمء الفلفزورف ١٩

▪ الففءفء فف علوم البلاغة

أ. د. مازن المبارك ٢٨

▪ نظرة فف الاستثناء المنقطع

أ. د. عبء الرسول سلمان الزفءف ٣٨

▪ ءور الأنساب فف ففظ فافف العرب

فلال القرنفن الأول والفانف الففرفن

د. عبء الففر فاسم فمافف ٥٦

▪ ءور المسكوكاء فف فءفء ملامف العلاقات السفاسفة

بن بنف زفرف والفلاة الفاطمفة فف عهد المعز بن

باءفس (من فلال بعض الأمثلة)

د. مءمء بن الففبف بن مءمء الففر بان ٦٧

▪ أوقاف الجزائر فف العهد العثمافف ومساهمفها

الأفامعفة والففاففة

د. علفوان اسعفء بن عمر ٩٥

▪ أسالفب بطولات المقاومة فف فراثنا الشعبف

معتصم زكف السنوف ١٠٩

## المقالات العلمفة

▪ الوسائط المفعءة (Multimedia)

و فطففقاتها فف المكفباف ومراكز المعلومات

د. مءبف لازم مسلم المالكف ١٣١

▪ لمءة عن الإسهام الرفاضف لبعض علماء مفاربة

وأفءلسففن فف الففرة ما بن القرنفن الفامن

والسادس عشر المفلاففن

فوسف قرقور ١٤٩

▪ فقه العمارة الإسلامفة

أ. د. فلفل فسن الزركانف ١٦٤

## مخطوطاف

▪ مخطوطاف النءو بالفزانة الفسنفة بالرفاط: مفاربة

كوءفكولوجفة

د. مصطفف فوبف ١٩٢

## نظرة في الاستثناء المنقطع

أ. د. عبد الرسول سلمان الزبيدي  
بغداد - العراق

باوئ ذي برء أورد الإشارة إلى أنني لأعرض للحديث في موضوع الاستثناء عموماً،  
ولنما أتصر كلامي على الضرب من الاستثناء (الذي يسميه النحاة) (الاستثناء المنقطع)،  
ستناراً لإياه على رفق ما يأتي:-

أولاً: التسمية:

أرادوا ليس فيها إلا حماراً. ولكنه ذكر أحدًا توكيداً  
لأن يعلم أن ليس فيها آدمي ثم أبدل فكانه قال:  
ليس فيها إلا حماراً. وإن شئت جعلته إنسانها. قال  
الشاعر وهو أبو ذؤيب الهذلي<sup>١</sup>:

فإن تمس في قبر برهوة ثاويًا

أنيسك أصداء القبور تصيح  
فجعلهم أنيسه.... وعلى هذا أنشدت بنو تميم  
قول النابغة الذبياني<sup>٢</sup>:

يا دار مية بالعلماء فائسند

أقوت وطال عليها سالف الأبد  
وقفت فيها أضيلاً ناسائلها

غيث جواباً وما بالربع من أحد

أ- عند رجوعنا إلى كتاب سيبويه وجدناه قد  
أشار إليه من غير أن يُفرد بمصطلح يكون اسماً  
له وعلماً عليه. أعني بذلك: أنه لم يذكره باسمه  
الذي استقر عند النحاة (الاستثناء المنقطع). لكنه  
عقد له باباً في ضمن كلامه على (الاستثناء): إذ  
قال: "هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس  
من نوع الأول. وهو لغة أهل الحجاز. وذلك قولك:  
ما فيها أحد إلا حماراً. جاؤوا به على معنى ولكن  
حماراً وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول. فيصير  
كأنه من نوعه. فحُمِلَ على معنى ولكن. وعمل فيه  
ما قبله كعمل العشرين في الدرهم.  
وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حماراً.



إلا أوارئي لأينا ما أبينها

والثؤني كالحوض بالمظلومة الجلد

وأهل الحجاز ينصبون.

ومثل ذلك قوله<sup>١١٠</sup>:

وبلدة ليس بها أنيس

إلا العافير وإلا العيس

جعلها أنيسها. وإن شئت كان على الوجه الذي

فسرته في النمار أول مرة. وهو في كلا المعنيين إذا

لم تنصب بدل.

ومن ذلك من المصادر: ما له عليه سلطان إلا

التكلف؛ لأن التكلف ليس من السلطان. وكذلك: إلا

أنه يتكلف. وهو بمنزلة التكلف. وإنما يجيء هذا

على معنى ولكن. ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿ما

لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾<sup>١١١</sup>. ومثله: ﴿وان

نشأ نفرقهم فلا صريخ لهم ولا هم ينقدون﴾<sup>١١٢</sup> إلا

رحمة منّا<sup>١١٣</sup>. ومثل ذلك قول النابغة<sup>١١٤</sup>:

حلفت يميناً غير ذي مثنوية

ولا علم إلا حسن ظن بصاحب

وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله. يجعلون اتباع

الظن علمهم. وحسن الظن علمه. والتكلف

سلطانه. وهم ينشدون بيت ابن الأيهم التغلبي<sup>١١٥</sup>

رفعاً:

ليس بيني وبين قيس عتاب

غير طعن الكلى وضرب الرقاب

جعلوا ذلك العتاب.

وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذي

ذكرنا<sup>١١٦</sup>.

وعقد له باباً آخر. من غير أن يذكره أيضاً

بمصطلحه الذي عرف به. وإنما عبر عنه بقوله:

هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن. فمن ذلك

قوله تعالى: ﴿لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من

رحم﴾<sup>١١٧</sup>. أي: ولكن من رحم. وقوله عز وجل:

﴿فلولا كانت قرية أمّت فنضعها إيمانها إلا قوم

يونس لما آمنوا﴾<sup>١١٨</sup>. أي: ولكن قوم يونس لما

آمنوا. وقوله عز وجل: ﴿فلولا كان من القرون من

قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا

قليلاً ممن أنجينا منهم﴾<sup>١١٩</sup>. أي: ولكن قليلاً

ممن أنجينا. وقوله عز وجل: ﴿الذين أخرجوا من

ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله﴾<sup>١٢٠</sup>. أي:

ولكنهم يقولون ربنا الله. وهذا الضرب في القرآن

كثير. ومن ذلك من الكلام: لا تكون من فلان في

شيء إلا سلاماً بسلام. ومن ذلك أيضاً من الكلام

فيما حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نقص. وما

نزع إلا ما ضرر... ومثل ذلك من الشعر قول

النابغة<sup>١٢١</sup>:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم

بهن فلول من قراع الكتائب

أي: ولكن سيوفهم بهن فلول. وقال النابغة

الجعدي<sup>١٢٢</sup>:

فتى كملت خيراته غير أنه

جواد فما يبقي من المال باقيا

كانه قال: ولكنه مع ذلك جواد. ومثل ذلك قول

الفرزدق<sup>١٢٣</sup>:

وما سجنوني غير أني ابن غالب

وأنني من الأثرين غير الزعانف

كانه قال: ولكنني ابن غالب. ومثل ذلك في

الشعر كثير. ومثل ذلك قوله. وهو قول بعض بني

مازن. يقال لهم عنز بن دجاجة<sup>١٢٤</sup>:

من كان أشرك في تغرقي فالج

فلبونه جربت مغا وأغذت

إلا كناشرة الذي ضيعتم

كالغصن في غلوائه المثنبت

كأنه قال: ولكن هذا كناشرة. وقال<sup>(١١١)</sup>:

لولا ابن حارثة الأمير لقد

أغضيت من شتمي على رغم

إلا كمعرض المحسر بكزره

عمداً يسببني على الظلم<sup>(١١٢)</sup>

ووجدته يشير إلى (الانقطاع) في قوله: ...

وعلى هذا ما رأيت أحداً إلا زيذاً، فينصب زيذاً.

على غير رأيت. وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً

من الأول. ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في

الأول. والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى:

ولكن زيذاً... ومثله في الانقطاع من أوله: إن

لفلان والله مالا إلا أنه شقي. فإنه لا يكون أبداً

على إن لفلان، وهو في موضع نصب، وجاء على

معنى: ولكنه شقي<sup>(١١٣)</sup>.

وأحب أن قوله: ولكنك جعلته منقطعاً مما

عمل في الأول ومثله في الانقطاع من أوله هو الذي

أوحى إلى النحاة الذين جاؤوا من بعده بتسميته

(الاستثناء المنقطع). لكون المستثنى منقطعاً من

أوله (المستثنى منه). من حيث إنه ليس من نوعه.

أو جنسه. أو بعضاً منه. كما سيأتي بيان ذلك

تفصيلاً فيما بعد.

هذا ما ذكره سيبويه -رحمه الله- عن

الاستثناء المنقطع، وكما يبدو أنه لم يذكره

بالمصطلح الذي عرف من بعده. أعني (الاستثناء

المنقطع). بل بقوله: (أن الآخر ليس من نوع

الأول). وأنه يتأول في معنى (لكن). وعلى كل حال،

فإنه عرض له عرضاً شاملاً مستوعباً جزئياته.

وأحكامه النحوية. محتجاً له بشواهد من القرآن

الكريم. والشعر العربي مما تناقلها النحاة من

بعده:

ب- وممن تابع سيبويه في هذا الشأن أبو عبيدة

(ت ٢١٠هـ). إذ إنه لم يسنه بالمصطلح الذي خص

به (الاستثناء المنقطع). وإنما ذكره بتمام قول

سيبويه (إن الآخر ليس من نوع الأول). قال تعليقاً

على قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا

سَلامًا﴾<sup>(١١٤)</sup>: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا﴾. أي هذا

وباطلاً ﴿إِلَّا سَلامًا﴾ فالسلام ليس من اللغو

والعرب تستثنى الشي بعد الشيء. وليس منه،

وذلك أنها تُضمَر فيه فكان مجازة: لا يَسْمَعُونَ فِيهَا

لَغْوًا إِلَّا أَنَّهُمْ يَسْمَعُونَ سَلامًا. قال<sup>(١١٥)</sup>:

يا ابن رُقيع هل لها من مغبق

ما شربت بعد طوي الكُربق

من قطرة غير النجاء الأذق

فاستثنى النجاء من قطرة الماء وليس منها. قال

أبو جندب الهذلي<sup>(١١٦)</sup>:

نجا سالم والنفس منه بشدقه

ولم ينح إلا جفن سيف ومئزرا

وليسا منه<sup>(١١٧)</sup>.

وقال تعليقاً على قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ

أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾<sup>(١١٨)</sup> وهذا كلام تستثنى

العرب الشيء من الشيء. وليس منه على اختصار

وضمير. وليس لمؤمن أن يقتل مؤمناً على حال إلا أن

يقتله مخطئاً. فإن قتله مخطئاً فعليه ما قال الله في

القرآن. وفي القرآن: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ

وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾<sup>(١١٩)</sup>. واللمم ليس من

الكبائر، وهو في التمثيل إلا أن يلتموا من غير الكبائر

والفواحش. قال جرير<sup>(١٢٠)</sup>:

مِنَ الْبَيْضِ لَمْ تَطْعَنَ بَعِيدًا وَلَمْ تَطَأْ

عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا ذَيْلَ مَرْطٍ مَرْحَلٍ  
الْمَرْحَلُ: بُرْدٌ فِي حَاشِيَتِهِ خَطُوطٌ. فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَمْ  
تَطَأْ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا أَنْ تَطَأَ ذَيْلَ الْبُرْدِ. وَلَيْسَ هُوَ مِنَ  
الْأَرْضِ. وَمِثْلُهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ:

وَيَلِدَةُ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْعَيْسُ<sup>(١)</sup>

وَأَعَادَ هَذَا الْقَوْلَ بِخَوَافِدٍ عِنْدَ تَنَاوُلِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى:  
﴿الَّذِينَ يَحْتَسِبُونَ كِبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا  
اللَّيْمَةَ﴾. إِذْ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ يَسْتَتِي الشَّيْءَ مِنَ الشَّيْءِ.  
وَلَيْسَ مِنْهُ. وَمَجَازُهُ: إِلَّا أَنْ يَلِمَ مُلَمٌّ بِشَيْءٍ مِنْ  
الْفَوَاحِشِ وَالْكَبَائِرِ. وَاسْتَشْهَدَ لَهُ بِقَوْلِ جِرَانَ الْعُودِ  
الْمَارُّ ذَكَرَهُ:

وَيَلِدَةُ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْعَيْسُ

وَالْيَعْفِيرُ: الطَّبَاءُ. وَالْعَيْسُ مِنَ الْإِبِلِ. وَهَمَا  
لَيْسَا مِنَ النَّاسِ. فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَبَلَدُهُ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ  
غَيْرَ أَنْ بِهَا طِبَاءٌ وَابِلَاءُ<sup>(٢)</sup>.

مِمَّا مَرَّ يَتَبَيَّنُ أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ أَشَارَ إِلَى الْاسْتِثْنَاءِ  
الْمَنْقُوعِ. وَعَرَضَ لَهُ. وَلَكِنْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْصَهُ  
بِالْمَصْطَلَحِ الَّذِي صَارَ لَهُ اسْمًا بَعْدَ ذَلِكَ. وَأَنَّهُ تَابِعَ  
سَبْيُوهَ فِي عِبَارَاتِهِ الَّتِي مَوْذَاهَا: أَنَّ الْمُسْتَتِيَّ لَيْسَ  
مِنَ الْمُسْتَتِيِّ مِنْهُ. وَلَمْ يَكِدْ يَخْرُجُ عَنْ طُورِ مَا رَسَمَهُ  
سَبْيُوهَ فِي هَذَا الشَّأْنِ.

ج- وَمِمَّنْ تَابِعَ سَبْيُوهَ فِي هَذَا الصَّدَدِ الْأَخْفَشِ  
الْأَوْسَطِ (ت ٢١٥هـ) فِي الْإِشَارَةِ إِلَى هَذَا الضَّرْبِ  
مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ. وَلَكِنْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْكُرَهُ بِاسْمِهِ  
الْمَصْطَلَحِ عَلَيْهِ (الْاسْتِثْنَاءُ الْمَنْقُوعُ). وَإِنَّمَا كَانَ  
بِسْمِيهِ: (اسْتِثْنَاءٌ لَيْسَ مِنَ الْكَلَامِ). وَ(اسْتِثْنَاءٌ  
خَارِجًا مِنْ أَوَّلِ الْكَلَامِ). يَعْنِي بِذَلِكَ مَا عَنَاهُ

سَبْيُوهَ مِنْ قَبْلِ مَنْ أَنْ الْمُسْتَتِيَّ لَيْسَ مِنْ نَوْعِ  
الْمُسْتَتِيِّ مِنْهُ. أَوْ أَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَتِيِّ مِنْهُ.  
مَشْبِرًا إِلَى الْإِنْتِطَاعِ عَلَى نَحْوِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ سَبْيُوهَ.  
وَعَلَى أَيِّ حَالٍ فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ بِمَصْطَلَحِهِ الْمَعْرُوفِ  
الشَّائِعِ. وَتَابِعَ سَبْيُوهَ أَيْضًا فِي تَقْدِيرِهِ بِ (لَكِنْ)  
وَزَادَ عَلَيْهِ. (لَكِنْ). وَذَكَرَ أَنَّ مِمَّا يَتَبَيَّنُ بِهِ هَذَا  
الضَّرْبُ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ هُوَ مَجِيئُهَا عَلَى مَعْنَى  
(لَكِنْ) وَ(لَكِنْ). وَهِيَ أَنَا إِذَا أُضِعَ بَيْنَ يَدَيْ الْبَحْثِ  
أَمْتَلَةٌ لِذَلِكَ:

قَالَ الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ: وَقَالَ: ﴿وَمِنْهُمْ أَمْيُونَ لَا  
يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾<sup>(٣)</sup>. مَنْصُوبَةٌ لِأَنَّهُ  
مُسْتَتِيٌّ لَيْسَ مِنْ أَوَّلِ الْكَلَامِ. وَهَذَا الَّذِي يَجِيءُ فِي  
مَعْنَى (لَكِنْ) خَارِجٌ مِنْ أَوَّلِ الْكَلَامِ. إِنَّمَا يَرِيدُ: لَكِنْ  
أَمَانِي: وَلَكِنَّهُمْ يَتَمَنُّونَ. وَإِنَّمَا فَسَّرْنَا بِ(لَكِنْ)  
لِنَبِيْنِ خُرُوجِهِ مِنَ الْأَوَّلِ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا ذَكَرْتَ  
(لَكِنْ) وَجَدْتَ الْكَلَامَ مَنْقُوعًا مِنْ أَوَّلِهِ. وَمِثْلُ ذَلِكَ  
فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَ مَنْ نِعْمَةٌ تَجْزِي  
إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾<sup>(٤)</sup>. وَقَالَ: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ  
مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾. وَقَالَ: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ  
الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي  
الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا﴾. يَقُولُ: فَهَلَّا كَانَ مِنْهُمْ مَنْ  
يَنْهَى. ثُمَّ قَالَ: وَلَكِنْ قَلِيلٌ مِنْهُمْ مَنْ يَنْهَى. ثُمَّ قَالَ:  
لَكِنْ قَلِيلٌ مِنْهُمْ قَدْ نَهَوْا. فَلَمَّا جَاءَ مُسْتَتِيٌّ خَارِجًا  
مِنَ الْأَوَّلِ انْتَصَبَ. وَمِثْلُهُ. وَمِثْلُهُمْ: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ  
قَرْيَةٌ أَمِنَتْ فَنَضَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾. يَقُولُ:  
فَهَلَّا كَانَتْ. ثُمَّ قَالَ: وَلَكِنْ قَوْمَ يُونُسَ. فَ(إِلَّا) تَجِيءُ  
فِي مَعْنَى لَكِنْ. وَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّهَا فِي مَعْنَى (لَكِنْ)  
فَيَتَبَيَّنُ أَنَّ تَعْرِفَ خُرُوجَهَا مِنْ أَوَّلِهِ<sup>(٥)</sup>.

وَقَالَ تَعْلِيْقًا عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَرْجُو  
أَنْ يُلْقِيَ إِلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا رَحْمَةً﴾<sup>(٦)</sup>. "اسْتِثْنَاءٌ  
خَارِجٌ مِنْ أَوَّلِ الْكَلَامِ فِي مَعْنَى لَكِنْ"<sup>(٧)</sup>. وَمِثْلُ هَذَا  
تَمَامًا قَالَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ



مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا ﴿١٣٥﴾  
 استثناء خارج من أول الكلام على معنى  
 لكن<sup>(١٣٥)</sup>. وأشار إلى ما سبق أن أشار إليه سيبويه  
 من أن أهل الحجاز ينصبون المستثنى في مثل هذا  
 الموضع. وغيرهم - يعني التميميين - يرفع على  
 الإبدال: إذ قال: وذلك أنه إذا استثنى شيئاً ليس  
 من أول الكلام في لغة أهل الحجاز: فإنه ينصب:  
 يقول ما فيها أحدٌ إلا حماراً، وغيرهم يقول هذا  
 بمنزلة ما هو من الأول فيرفع<sup>(١٣٦)</sup>.

د- وممن سار على نهج هؤلاء المبرِّد  
 (ت ٢٨٥هـ) من حيث عدم ذكره إياه بمصطلح  
 (الاستثناء المنقطع). وإنما أشار إليه بـ (استثناء  
 ليس من الأول)<sup>(١٣٨)</sup>. و(ليس من نوع الأول).  
 و(الاستثناء الخارج من أول الكلام)<sup>(١٣٩)</sup>. وتقديره  
 عنده على معنى (لكن). متبعاً خطى سيبويه. ومن  
 سار على هديه في هذا المقام ممن ذكرهم أنفاً.  
 قال المبرِّد: هذا باب ما يقع في الاستثناء من غير  
 المذكور قبله. وذلك قولك: ما جاءني أحدٌ إلا  
 حماراً. وما في القوم أحدٌ إلا دابةٌ. فوجه هذا وحده  
 النصب: لأن الثاني ليس من نوع الأول فيبديل منه.  
 فتنصبه بأصل الاستثناء على معنى ولكن. واللفظ  
 النصب لما ذكرت لك في صدر هذا الباب<sup>(١٤٠)</sup>.

وقال تعليقا على قول عنز بن دجاجة المازني  
 المازر ذكره:

مَنْ كَانَ أَسْرَعُ فِي تَفَرُّقِ فَالِحٍ

فَلَبِوْنَهُ جَرِبْتَ مَعًا وَأَعْدَتِ

إِلَّا كُنَّا شِرَّةَ الَّذِي ضَيَعْتُمْ

كَالْغُصْنِ فِي غُلُوَائِهِ الْمُتَنَبِّتِ

: فإنما الكاف زائدة، وهو استثناء ليس من  
 الأول. ولو حذف الكاف لكان الموضع نصبا<sup>(١٤١)</sup>.  
 وقد أورد له المبرِّد أمثلة هي جلُّها جاءت في كتاب

سبويه. من مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ  
 نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾. ﴿لَا  
 عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ ﴿فَلَوْلَا  
 كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ يَنْهَوْنَ عَنِ  
 الْفُسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا﴾. وقول  
 النابغة الذبياني المازر ذكره:

وَقَفْتُ فِيهَا أَضْيَلَانَا أَسْأَلُهَا

عَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

إِلَّا الْوَارِي لَأَيَا مَا أَبَيْتُهَا

وَالنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلُومَةِ الْجَلْدِ<sup>(١٤٢)</sup>

ومما تجدر الإشارة إليه أن قولهم: (استثناء  
 ليس من الأول). و(الاستثناء المنقطع) سواء. قال  
 مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٢٧هـ): ومعنى  
 قولنا: الاستثناء المنقطع والاستثناء ليس من الأول  
 شيء واحد<sup>(١٤٣)</sup>.

وسبقت الإشارة إلى أن قولهم: (استثناء ليس  
 من الأول) إنما هو استحياء من كلام سيبويه  
 المذكور في صدر البحث.

هـ - أرى أن أول من ذكر هذا الضرب من  
 الاستثناء بمصطلحه الذي اشتهر به، أعني  
 (الاستثناء المنقطع) هو أبو زكريا يحيى بن زياد  
 الفراء (ت ٢٠٧هـ). ولعل مما يستدل به على هذا  
 الرأي استعراض جملة من أقواله:

١- قال الفراء وقوله: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَارَةٌ بِالسُّوءِ  
 إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾<sup>(١٤٤)</sup>. (ما) في موضع نصب.  
 وهو استثناء منقطع مما قبله: ومثله ﴿إِلَّا  
 حَاجَةٌ فِي نَفْسٍ يَفْقُوبُ قَضَاهَا﴾<sup>(١٤٥)</sup>. ومثله في  
 سورة يس ﴿فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ  
 إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا﴾<sup>(١٤٦)</sup>. إنما هو - والله أعلم - إلا  
 أن يرحموا<sup>(١٤٧)</sup>.

٢- وقال أيضاً: وقوله: ﴿وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَنْ يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾: ألا أن ربك رحمتك فأنزل عليك فهو استثناء منقطع. ومعناه وما كنت ترجو أن تعلم كتب الأولين وقصصهم تلوها على أهل مكة. ولم تحضرها ولم تشهدا...<sup>١١١</sup>

٢- وقال أيضاً: وتعرف المنقطع عن الاستثناء بحسن إن في المستثنى. فإذا كان الاستثناء محضاً متصلاً... لم يحسن فيه إن. ألا ترى أنك تقول: عندي مائة إلا درهماً. فلا تدخل إن ها هنا. فهذا كافر من ذكر غيره...<sup>١١٢</sup>

واحسب أن الفراء استوحى هذه التسمية. التي صارت مصطلحاً على هذا الضرب من الاستثناء من كلام سيبويه المار ذكره آنفاً... ومثله في الانقطاع من أوله: إن فلان والله مالا إلا أنه شقي. فإنه لا يكون أبداً على إن فلان. وهو في موضع نصب. وجاء على معنى لكنه شقي<sup>١١٣</sup>. وقوله: .... وعلى هذا ما رأيت أحداً إلا زيذاً. فينصب زيذاً على غير رأيت. وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول. ولكنك جعلته منقطعاً ممماً عمل في الأول. والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى: ولكن زيذاً...<sup>١١٤</sup>

علماً أن قول سيبويه (الانقطاع من أوله) استعمله الفراء بحدافيره. وها أنذا أورد جملة من أقواله في هذا الشأن. من ذلك ما قاله تعليقاً على قوله تعالى: ﴿لَا يَجِبُ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾<sup>١١٥</sup>. وظلم<sup>١١٦</sup>. وقد يكون (من) في الوجهين نصباً على الاستثناء على الانقطاع من الأول...<sup>١١٧</sup>. وقال أيضاً: وقوله: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ أَمَّنتُ فَتَضَعَهَا إِيْمَانُهَا﴾. وهي في قراءة أبي<sup>١١٨</sup>. (فهلا). ومعناها: أنهم لم يؤمنوا. ثم استثنى قوم يونس بالنصب على

الاستثناء مما قبله... فإذا قلت: ما فيها أحد إلا كلباً وحماراً. نصبت: لأنها منقطعة مما قبل إلا...<sup>١١٩</sup>

وقال أيضاً: قوله: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ يَنْهَوْنَ﴾. يقول: لم يكن منهم أحد كذلك إلا قليلاً: أي هؤلاء كانوا ينهون فتجوا. وهو استثناء على الانقطاع مما قبله. كما قال عز وجل: ﴿الْأَقْوَمُ يُوسُفُ...﴾<sup>١٢٠</sup>

وقال أيضاً تعليقاً على قوله تعالى: ﴿السُّتُ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرِثِثًا مِنْ تَوَلَّى وَكَفَّرْ﴾<sup>١٢١</sup>. تكون مستثنياً من الكلام الذي كان التذكير يقع عليه. وإن لم يذكر... ويكون أن تجعل: ﴿من تولى وكفر﴾ منقطعاً عما قبله. تقول في الكلام: قعدنا نتحدث ونتذكر الخبر إلا أن كثيراً من الناس لا يرغب. فهذا المنقطع...<sup>١٢٢</sup>

مماً مرّ يتبين لنا أن الفراء هو أول من ظهر عنده مصطلح (الاستثناء المنقطع) بجلاء. مستوحياً إياه من كلام سيبويه. وأنه المصطلح الذي استقر في الدرس النحوي في العربية. وكتب له الذبيوع: إذ سار عليه نحاة العربية الذين جاؤوا بعده بله النحاة واللغويين المحدثين. فهو إذاً مصطلح كوفي. ولا يتدح في هذا الزعم استيحاء الفراء إياه من كلام سيبويه. ومسألة تأثر الفراء بسيبويه ليس أمراً غريباً. إذ إنه درس كتابه دراسة طالب علم مستفيد. فقد ذكر أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ) عن أبي عمر الزاهد (٣٤٥هـ) أن ثعلباً (ت ٢٩١هـ) قال: إن الفراء مات وتحت وسادته كتاب سيبويه<sup>١٢٣</sup>. يزداد على هذا أن اللذين ترجموا حياة سيبويه أجمعوا على أن كبار الكوفيين قد نهلوا من معين كتابه. ويأتي في مقدمتهم الكسائي والفراء...<sup>١٢٤</sup>

وقد استساغ هذه التسمية (المصطلح) من جاء



بعد الفراء من النحاة واللغويين، واستهواهم فاستعملوه، واستعانوا به في كتبهم كما أشرت إلى ذلك. فاستعمله ثعلب<sup>١١١</sup>، ومحمد بن جرير الطبري<sup>١١٢</sup> (ت ٢١٠هـ)، والزجاج<sup>١١٣</sup> (ت ٢١١هـ)، وابن السراج<sup>١١٤</sup> (ت ٢١٦هـ)، وأبو بكر بن الأنباري<sup>١١٥</sup> (ت ٢٢٨هـ)، وابن النحاس<sup>١١٦</sup> (ت ٢٢٨هـ)، والزجاجي<sup>١١٧</sup> (ت ٢٤٠هـ)، وغيرهم من المتقدمين ومعهم المتأخرون والمحدثون الذين لا أجد ضرورة لإيراد أسمائهم؛ إذ صرنا لا نجدُ نحوياً يذكر هذا الضرب من الاستثناء بغير هذا المصطلح<sup>١١٨</sup>.

### ثانياً: حذوة:

الذي استقر عليه قول النحاة ممن نقلنا أقوالهم، أو أشرنا إليهم أن حد الاستثناء المنقطع: هو ما كان المستثنى ليس من نوع المستثنى منه، أو جنسه، أو بعضه. وأن سيبويه هو أول من أشار إلى الاختلاف في النوع (أعني نوع المستثنى منه والمستثنى): هذا باب يختار فيه النصب؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول، وسبقت الإشارة إلى هذا الأمر، والأمثلة التي أوردها سيبويه بشأنه في صدر البحث.

وهذه المغايرة في النوع هي التي فسّر بها الانقطاع. قال ابن يعيش: "ويسمى (المنقطع) لانقطاعه منه، إذ كان من غير نوعه"<sup>١١٩</sup>.

والنحاة بعد سيبويه ساروا على هديه في هذا الشأن، وكل الذي ذكره إنما استوحوه من كلامه: إذ لم يخرجوا عن طور ما ذكره، من حيث إنهم عولوا على المغايرة في النوع ضابطاً لهذا الضرب من الاستثناء، فأبو عبيدة عبر عنه ب (استثناء ليس من الأول) كما تقدم بيانه، وكذلك الأخصش الأوسط (استثناء خارج من الأول)، و (استثناء ليس من أول الكلام)، والمبرد (استثناء ليس من

الأول)، و (ليس من نوع الأول)، و (الاستثناء الخارج من أول الكلام)، وقد مر ذكر هذا في ما تقدم من البحث.

وابن السراج أشار إليه في قوله: "واعلم أن من الاستثناء ما يكون منقطعاً من الأول، وليس ببعض له، وهذا الذي يكون (إلا) فيه بمعنى لكن"<sup>١٢٠</sup>.

وأحسب أن الفراء أول من ذكر المغايرة أو الاختلاف في الجنس بين المستثنى منه والمستثنى ضابطاً للمنقطع. قال تعليقاً على قوله تعالى: «فَلَوْلَا كَانَتْ قُرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمُ يُونُسَ»: "ومعناها أنهم لم يؤمنوا، ثم استثى قوم يونس بالنصب على الانقطاع مما قبله، ألا ترى أن ما بعد (إلا) في الجحد يتبع ما قبلها، فتقول: ما قام أحدٌ إلا أبوك، وهل قام أحدٌ إلا أبوك: لأن الأب من الأحد. فإذا قلت: ما فيها أحدٌ إلا كلباً وحملاً، نصبت: لأنها منقطعة مما قبل إلا: إذ لم تكن من جنسه، كذلك كان قوم يونس منقطعين من قوم غيره من الأنبياء.

ولو كان الاستثناء ها هنا وقع على طائفة منهم لكان زفناً. وقد يجوز النصب فيها كما أن المختلف في الجنس قد يتبع فيه ما بعد إلا ما قبل إلا. كما قال الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيس

إلا اليسعافير وإلا العيس<sup>١٢١</sup>

وبعد الفراء شاع القول بالمغايرة أو الاختلاف في الجنس ضابطاً للاستثناء المنقطع. قال محمد بن جرير الطبري (ت ٢١٠هـ): "وإن الصحيح من كلام العرب: ما قام أحدٌ إلا أخوك، وما خرج أحدٌ إلا أبوك. قيل: إن ذلك إنما يكون كذلك، إذا كان ما بعد الاستثناء من جنس ما قبله، وذلك أن الأخ من جنس أحد، وكذلك الأب، ولكن لو اختلف الجنسان

حتى يكون ما بعد الاستثناء من غير جنس ما قبله  
كان الصحيح من كلامهم النصب. وذلك لو قلت:  
ما بقي في الدار أحدٌ إلا التوتد. وما عندنا أحدٌ إلا  
كلبياً. وهذا الاستثناء الذي يسميه بعض أهل  
العربية الاستثناء المنقطع .

وقال الزجاج تعليقاً على قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوذُ  
إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ : "... وقد يجوز الرفع على  
البديل وإن كان ليس من جنس الأول. كما قال  
الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيس

إلا اليعافير والاعيين

فجعل اليعافير والاعيس بدلاً من الأنيس .  
وقال أبو القاسم الزجاجي (ت ٢٤٠هـ) في باب  
الاستثناء المنقطع: إذا كان المستثنى من غير جنس  
الأول كان منقطعاً منه. وكان منصوباً. كقولك: ما  
في الدار أحدٌ إلا حماراً. وما فيها أحدٌ إلا ثوراً.  
ومالك على سلطانٍ إلا التكلف. قال عز وجل: ﴿مَا  
لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ﴾ و: ﴿لَا عَاصِمَ  
الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾. وكذلك ما  
أشبهه... وذكر الزمخشري (ت ٥٢٨هـ) أن  
الاستثناء المنقطع ما كان المستثنى من غير جنس  
المستثنى منه.

وهكذا سار الأمر حتى أصبحت مسألة  
(الجنس) ضابطاً رئيساً. وركناً مكيناً للاستثناء  
بنوعيه (المتصل والمنقطع). قال شهاب الدين  
القراي في (ت ٦٨٢هـ): اعلم أن النحاة والأصوليين  
يقولون: إن الاستثناء المنقطع ضابطه أن يكون ما  
بعد (إلا) من غير جنس ما قبلها. نحو: قام القوم  
إلا حماراً. وإن كان من جنسه فهو متصل نحو قام  
القوم إلا زيداً .

أما المحدثون فتابعوا القدماء في التسمية

(أعني الاستثناء المنقطع). إضافة إلى الحد: أي  
إنهم ساروا على هديهم فيما أوردوه بشأن حدّه  
(كون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه أو نوعه  
أو بعضه). (وما أنذا أعرض أقوال جملة منهم:

١- قال الشيخ مصطفى الغلاييني: المستثنى  
قسمان: متصل ومنقطع... والمنقطع ما ليس  
من جنس ما استثنى منه. نحو احترقت الدارُ  
إلا الكتب .

٢- قال الأستاذ سعيد الأفغاني: والاستثناء  
المنقطع: ما كان فيه المستثنى من غير جنس  
المستثنى منه. ويُختار فيه النصبُ دائماً  
(رحل التجار إلا بضائعهم)... ونقلوا أن بني  
تميم تجيز الرفع على البدلية .

٣- وأما المرحوم الدكتور مهدي المخزومي. فقد حدّد  
الاستثناء المنقطع على أنه ما لم يكن ما بعد إلا  
واحداً من المذكور قبلها. ومثل له بقوله تعالى:  
﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ﴾. وقول  
الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيس

إلا اليعافير والاعيين .

٤- وأما الأستاذ عبده الراجحي فذكر أن المستثنى  
إذا كان جزءاً من المستثنى منه سمي متصلاً.  
وإن لم يكن جزءاً منه سمي استثناءً منقطعاً .

٥- وقال الدكتور فاضل السامرائي: الاستثناء  
المنقطع. وهو ما كان فيه المستثنى ليس بعضاً  
من المستثنى منه. كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ  
الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا ابْنُ سُلَيْمَانَ﴾ .  
فإبليس ليس من الملائكة بل هو من الجن...  
ومثله قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا  
تَأْتِيهِمَا إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾ . فقوله:  
﴿قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾ ليس من اللغو.... ومثله

قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾. والظن ليس علماً، ونحو (حضر الطلاب إلا البواب) فالبواب ليس من الطلاب. ولا يشترط في المستثنى المنقطع أن يكون جنسه مغايراً لجنس المستثنى منه كما في (جاءت النساء إلا نعجة)، و (حضر القوم إلا حماراً). بل المنقطع ما كان المستثنى ليس بعضاً من المستثنى منه. سواء أكانت المغايرة بالجنس أم بالنوع أم بغيرهما، فتقولك (حضر الطلاب إلا البواب) استثناء منقطع، وإن كانوا جميعاً من جنس واحد. وقولك (حضر إخوتك إلا أخا سعيد) و(أقبل بنوك إلا ابن محمد) منقطع. وإن كانوا جميعاً من نوع واحد؛ وذلك لأن البواب ليس من بعض الطلاب. وابن محمد ليس بعضاً من بنيك<sup>(١١١)</sup> معولاً في ذلك على كلام الصبيان<sup>(١١٢)</sup>. وهذا الكلام سبقهما إليه النحاة قبلهما، ومنهم: المبرد<sup>(١١٣)</sup> (ت ٢٨٥هـ)، وعاصم ابن أيوب البطليوسي<sup>(١١٤)</sup> (ت ٤٩٤هـ). وابن يعيش<sup>(١١٥)</sup> (ت ٦٤٣هـ). وابن الحاجب<sup>(١١٦)</sup> (ت ٦٤٦هـ)، والأشموني<sup>(١١٧)</sup> (ت ٩٢٩هـ).

٦- وقال الأستاذ عباس حسن: والمنقطع ما لم يكن فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ و﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيهَا إِلَّا قَبِيلًا سَلَامًا﴾<sup>(١١٨)</sup>.

٧- أما الأستاذ محمد عبيد فقد ذكر أن المستثنى المنقطع هو أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه. ومثل له ب(شرب الخيل إلا حماراً). والحمار ليس من جنس الخيول<sup>(١١٩)</sup>.

٨- الأستاذ أحمد قبش. ذكر أن المنقطع ما كان مغايراً للمستثنى منه في الجنس. كقولهم جاء التلاميذ إلا حماراً<sup>(١٢٠)</sup>.

٩- السيد أحمد زكي صفوت. ذكر أن الاستثناء المنقطع هو ما لم يكن بعضاً من المستثنى منه. نحو: ارتحل القوم إلا بغيراً<sup>(١٢١)</sup>.

وبعد هذا التجوال في حد الاستثناء المنقطع عند القدماء والمحدثين أود الإشارة إلى أن ثمة تعقيباً مهمة تتوجه إليه: لأن ثمة ما يחדش في هذا الحد الذي ذكره في هذا الميدان من حيث إنه ليس حداً مانعاً شاملاً. والحد ينبغي أن يكون جامعاً لأفراد المحدود مانعاً من دخول غيره فيه<sup>(١٢٢)</sup>. ذلك أن حصر الاستثناء المنقطع ب(غير الجنس). أو النوع. أو بما المستثنى ليس بعضاً من المستثنى منه أمرٌ تعوزه الدقة العلمية؛ لأن ثمة آيات قرآنية كريمة جاء الاستثناء فيها منقطعاً على الرغم من أن المستثنى فيها هو من جنس المستثنى منه. أو بعضه من ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾<sup>(١٢٣)</sup>. فالاستثناء في هذه الآية الشريفة منقطع<sup>(١٢٤)</sup>. على الرغم من أن المستثنى (الموتة الأولى) هي بعض أفراد (الموت) المتقدم (المستثنى منه): لأن (الموت) مفردٌ معرف باللام. فهو دالٌّ على العموم. قال شهاب الدين القرطبي: إن المفرد المعرف باللام يقتضي العموم<sup>(١٢٥)</sup>. فهو إذاً يعمُّ جميع أفراد الموتة الأولى (المستثنى). فهو إذاً استثناء من الجنس، والمستثنى هو بعض المستثنى منه. وعلى الرغم من ذلك فهو منقطع. وكان ينبغي أن يندرج في حد المتصل لما ذكرنا من أنه استثناء من الجنس والمستثنى بعضُ المستثنى منه، وهو ليس بمتصل كما مر ذكره، وكذلك ينبغي أن يخرج من حد المنقطع؛ لاشتراطهم المغايرة في الجنس. وهي مفقودة في الآية الكريمة. فيكون الحد المذكور للمنقطع غير جامع ولا سديد<sup>(١٢٦)</sup>.



٢- قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾. فالمستثنى (تجارة) هو. جنس المستثنى منه (أموالكم): لأن التجارة مالٌ أيضاً. وعليه فهو ليس مغايراً له في الجنس. والنقلُ عن العلماء أنه استثناء منقطع<sup>١</sup>. وفي ضوء هذا يبطل حد المتصل من الاستثناء لعدم المنع. وحد الاستثناء المنقطع لعدم الجمع<sup>٢</sup>.

٣- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾. الاستثناء في هذه الآية الكريمة منقطع<sup>٣</sup>. على الرغم من أن معناها: إلا قتلاً خطأً. والقتل الخطأ هو من جنس القتل. وعلى هذا فإن حد المنقطع يأباه: لأنهم اشترطوا فيه المغايرة في الجنس<sup>٤</sup>. وهي مفقودة هاهنا.

ويبدو أن الحد الذي قرره شهاب الدين أحمد ابن إدريس القرابي (ت ٦٨٢هـ) هو الأصوب والأشمل في هذا الشأن: إذ قال: فالصحيح أن أقول: حد الاستثناء المتصل أن تحكم على جنس ما حكمت عليه أولاً بنقيض ما حكمت به أولاً. فمتى انخرم أحد هذين القيدين كان منقطعاً. فيكون حد المنقطع أن تحكم على غير جنس ما حكمت عليه أولاً. أو بغير نقيض ما حكمت به أولاً. فيتحقق على هذا التقدير أن المنقطع نقيض المتصل. وأن المتصل يجري مجرى المركب. ونفي ذلك المركب بأي جزأه كان هو المنقطع.

وتحرير ذلك بالمثال أنا إذا قلنا: قام القوم إلا زيداً. فزيد من جنس القوم. وحكمت أولاً بالقيام. وعلى زيد بعدم القيام. وهو نقيض القيام. فهذا متصل. وإذا قلنا قام القوم إلا فرساً. فالحكم وإن وقع بالنقيض على الفرس.

الذي هو عدم القيام. ولكن الفرس ليس من جنس القوم. فكان منقطعاً. فإن قلت: قام القوم إلا زيداً سافر. كان منقطعاً أيضاً: لأنك حكمت على زيد الذي هو من الجنس بغير النقيض الذي هو عدم القيام. بل بحكم آخر الذي هو السفر. لا للحكم على غير الجنس. وبهذه الطريقة يظهر لك معنى الانقطاع في الآيات المتقدمة.

فإن قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾. إن الموتة الأولى. وإن كانت من جنس الموت المتقدم لكن الحكم وقع بعد (الإ) بغير النقيض. فإن الحكم المتقدم عدم ذواق الموت في الجنة. ونقيض عدم الذواق فيها الذواق فيها. ولم يحكم به بل بالذوق في الدنيا. فإن الموتة الأولى إنما ذاقوها في الدنيا. فقد حكم بغير النقيض. فكان منقطعاً للحكم بغير النقيض لا للحكم بغير الجنس.

٤- وكذلك قول الله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾. فالحكم وإن لم يقع على غير الجنس لكنه وقع بغير النقيض. بيانه أن نقيض قولنا: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾. كلوها بالباطل: لأن المتقدم سلب فنقيضه إيجاب. ولم يحكم به سبحانه وتعالى. بل بشيء آخر غير النقيض. فإن تقدير الآية: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَمْوَالُ تِجَارَةً﴾. فكلوها بالسبب الحق. وليس هذا نقيض ما تقدم، بل ضده. فلما كان الحكم بغير النقيض كان منقطعاً:

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾. لم يقع الحكم فيه النقيض: لأن نقيض ما كان له أن يقتل كان له أن يقتل. ولم يحكم به سبحانه وتعالى. لأن اللام معناها في مثل هذا

السياق الإباحة. فإذا قال الله تعالى لكم أن تعملوا كان إذنًا وإباحة. والقتل الخطأ ليس مباحًا. بل هو معفو عنه، والمعفو عنه كالخطأ والنسيان، وفعل النائم لا يقال إنه مباح ولا محرّم، فإن الله تعالى لم يأذن في قتل المؤمن بغير جناية البتة. بل عفا عن جناية الخطأ فقط. أما أنه أباحها فلا. وكذلك الساهي والنائم وبقية النظائر. فالآية حينئذ لم يقع فيها الحكم بالنقيض البتة. فكان الاستثناء فيها منقطعاً لعدم الحكم بالنقيض لا لعدم الحكم على الجنس. والحكم على غير الجنس.

فهذا تحرير حد الاستثناء المتصل والمنقطع بحيث ينطبقان على كتاب الله تعالى وستة النبي ﷺ. وكلام الفصحاء من العرب وغيرهم. ولا يشكل بعد ذلك إن شاء الله تعالى<sup>(١١١)</sup>.

### ثالثاً: بماذا يؤول الاستثناء المنقطع؟

ذكر جمع من النحاة أن البصريين يختلفون عن الكوفيين في تأويلهم معنى الاستثناء المنقطع، فهو مؤول عندهم في معنى (لكن). وأما عند الكوفيين فظي معنى (سوى). قال أبو بكر بن السراج: "إلا في تأويل (لكن). إذا كان الاستثناء منقطعاً عند البصريين. ومعنى سوى عند الكوفيين"<sup>(١١٢)</sup>.

وقال أبو بكر عاصم بن أيوب البطليوسي (ت: ٤٩٤هـ): "والاستثناء المنقطع يكون بمعنى (لكن) في مذهب البصريين، وعلى مذهب أهل الكوفة بمعنى (سوى)"<sup>(١١٣)</sup>. وذكر أبو زكريا التبريزي (ت: ٥٠٢هـ) أن الاستثناء المنقطع يُقدر عند سيبويه بـ (لكن)، والكوفيون يقدرونه بسوى<sup>(١١٤)</sup>. وبمثل هذا القول قال فخر الدين الرازي<sup>(١١٥)</sup>. (ت: ٦٠٦هـ). وشهاب الدين القرافي<sup>(١١٦)</sup>. (ت: ٦٨٢هـ) ورضي الدين الاسترابادي (٦٨٦هـ)<sup>(١١٧)</sup>، والسيوطي<sup>(١١٨)</sup> (ت: ٩١١هـ).

إن لنا تعقيباً على ما ذكر بهذا الشأن بيانه على نحو مما يأتي:

١- إن ما عزي إلى البصريين من أن الاستثناء المنقطع يؤول عندهم في معنى (لكن) صحيح. وقد مر ورود ذلك عند سيبويه، والأخفش الأوسط، والمبرد، في أثناء البحث.

٢- إن ما عزي إلى الكوفيين من أن تأويله في معنى (سوى) ففيه نظرٌ تفصيله ينحصر في ما يأتي:

أ- وجدت الفراء يؤول الاستثناء المنقطع بمعنى (لكن) على وفق ما ذهب إلى ذلك البصريون سواءً بسواء. قال تعليقاً على قوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾: "يقول: لم ينفق نفقته مكافأةً ليد أحدٍ عنده، ولكن أنفقها ابتغاء وجه ربه. فالأ في هذا الموضع بمعنى (لكن)"<sup>(١١٩)</sup>، وقد أبان الفراء أن ذلك بمنزلة تفسير للمعنى<sup>(١٢٠)</sup>.

ب- وجدت الفراء يحمله على معنى (إن)؛ إذ قال: "وتعرف المنقطع من الاستثناء بحسن (إن) في المستثنى. فإذا كان الاستثناء محضاً متصلاً لم يحسن فيه إن، ألا ترى أنك تقول: عندي مائة إلا درهماً، فلا تدخل إن هاهنا. فهذا كافٍ من ذكر غيره"<sup>(١٢١)</sup>.

ج- وجدت الفراء يؤولها في معنى (سوى). إذ ذكر تعليقاً على قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾: "إن (إلا) في هذا الموضع بمنزلة (سوى)"<sup>(١٢٢)</sup>، وكذلك الحال في قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾<sup>(١٢٣)</sup>. بمعنى: سوى ما شاء ربك من الزيادة<sup>(١٢٤)</sup>. وأما محمد بن جرير الطبري الذي عدّ من حذاق الكوفيين<sup>(١٢٥)</sup>، فإن موقفه

موافق لرأي الفراء تماماً: إذ قدّره بـ(لكن). يقول الطبري: ويسمى ذلك بعض أهل العربية استثناءً منقطعاً لانقطاع الكلام الذي يأتي بعد إلا عن معنى ما قبلها. وإنما يكون ذلك كذلك في كل موضع حسن أن يوضع فيه مكان (الأ) (لكن). فيعلم حينئذ انقطاع معنى الثاني عن معنى الأول. ألا ترى أنك إذا قلت: ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أمانى. ثم أردت وضع لكن مكان الأ وحذف إلا وجدت الكلام صحيحاً معناه صحته وفيه إلا. وذلك إذا قلت: (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب) لكن أمانى. يعني: لكنهم يتمنون. وكذلك قوله: ﴿مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾. لكن اتّباع الظن. بمعنى لكنهم يتبعون الظن. وكذلك جميع هذا النوع من الكلام ما وصفناه<sup>١١١١</sup>.

وقال الطبري أيضاً تعليقاً على قوله تعالى: ﴿قُلْ لَأَسْأَلَنَّكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَنَا أَلْمُودَّةٌ فِي الْقُرْبَى﴾<sup>١١١٢</sup> وقوله: (الأ) في هذا الموضع منقطع، ومعنى الكلام: قُلْ لَأَسْأَلَنَّكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا لَكِنِّي أَسْأَلَنَّكُمْ الْمُوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى<sup>١١١٣</sup>.

ووجدته مرةً يحمله على معنى (إن) متبعباً خلى الفراء بحذفيرها في هذا الشأن: إذ قال: وكذلك الاستثناء المنقطع يمتحن بأن يحسن معه إن. فإذا حسنت معه كان منقطعاً. وإذا لم تحسن كان استثناءً متصلاً صحيحاً. كقول القائل: سار القومُ إلا زيّداً، ولا يصلح دخول إن هاهنا: لأنه استثناء صحيح<sup>١١١٤</sup>. يزداد على هذا أنني وجدته يؤوله في معنى (سوى) على نحو ما صنع الفراء<sup>١١١٥</sup>.

وأما أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٢٢٨هـ) الذي كان من أعلم الناس بنحو

الكوفيين<sup>١١١٦</sup>. ومن الطبقة السادسة من النحويين الكوفيين من أصحاب ثعلب<sup>١١١٧</sup>. فقد قدره بـ(لكن)<sup>١١١٨</sup>.

وأخيراً فإن ثمة من كان في عداد الكوفيين من النحاة من مثل ابن خالويه (٢٧٠هـ) الذي كان كوفي النزعة. ويصطنع الأوضاع الخاصة بالدرس النحوي الكوفي. وإن معاصريه قد عرفوا نزعته الكوفية تلك<sup>١١١٩</sup>. يؤول (الأ) في الاستثناء المنقطع في معنى (لكن). قال تعليقاً على قوله تعالى: ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصِطِرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾. والاختيار: أن تجعل الأ بمعنى لكن. أي لكن من تولى وكفر فيعذبه الله<sup>١١٢٠</sup>.

ومثله أحمد بن فارس (٢٩٥هـ) الذي كان معدوداً في ضمن المتأخرين من الكوفيين<sup>١١٢١</sup>. فقد ذهب المذهب نفسه: إذ قال: وتكون إلا بمعنى لكن. وتكون من الذي يسمونه الاستثناء المنقطع كقوله- جل ثناؤه: ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصِطِرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾<sup>١١٢٢</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه أن تأويل الاستثناء المنقطع في معنى (لكن) مرده إلى أن (لكن) للاستدراك بعد النفي. فأنت توجب بها للثاني، ما نفيت عن الأول، فمن هاهنا تشابهاً<sup>١١٢٣</sup>. يزداد عليه أن الاستثناء المنقطع المتكلم فيه كالمريض عن الكلام الأول وشارع في غيره. ولذلك قدره النحاة بـ(لكن) التي هي للاستدراك والشروع في مهم آخر<sup>١١٢٤</sup>.

وثمة أمر تجدر الإشارة إليه أن تأويل: (الأ) في الاستثناء المنقطع في معنى (لكن) كان بفعل الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) القائل: الأ استثناء. كقولك: ما رأيت أحداً إلا زيّداً... ويكون إيجابياً لشيء يؤكد فيكون معناها معنى (لكن). كقولك: زيّدٌ إليّ غير وادٍّ إلا أنني أخذ بالفضل.



وتقول شتمني زيداً إلا أنني عفوت عنه. تريد: ولكن عفوت عنه<sup>(١١٦)</sup>.

وأحسب أن تأويل الاستثناء المنقطع بـ(لكن) أولى من تأويله بـ(سوى): لأن المستثنى في الاستثناء المنقطع يلزم أن يخالف ما قبله نصياً وإثباتاً. كما الحال في (لكن). وأما في (سوى) فلا يلزم ذلك لأنك تقول: لي عليك ديناران سوى الدينار الفلاني. وذلك إذا كان صفة، وأيضاً معنى لكن الاستدراك. والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها. مع أنه ليس بداخل فيه، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه<sup>(١١٧)</sup>. إضافة إلى أن (لكن) حرف. و(سوى) اسم. وتقدير الحرف بالحرف أولى من تقدير الحرف بالاسم<sup>(١١٨)</sup>.

#### رابعاً: حكمه الإعرابي:

لا خلاف بين النحاة (البصريين والكوفيين) أن الحكم الإعرابي للمستثنى المنقطع هو اختيار النصب على لغة أهل الحجاز، كقولهم: ما فيها أحدٌ إلا حماراً إذ إنهم كرهوا إبداله من المستثنى

منه. وأما بنو تميم فيجوزون الإبدال أيضاً: إذ إنهم يقولون: لا أحد فيها إلا حماراً<sup>(١١٩)</sup>.

وذكر الفراء تعليقاً على قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ أَمِنْتُ فَتَنْصَعُهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمُ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا﴾: أن قوم يونس بالنصب على الانقطاع مما قبله. ويجوز فيه الرفع على الاتباع. كقول الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيس

إلا اليعافيرُ والاعيسُ

والنصب في كلام أهل الحجاز. والاتباع من كلام تميم<sup>(١٢٠)</sup>. هذا فيما إذا توجه العامل عليه كما مثل. فإن لم يتوجه عليه لم يجز فيه إذ ذاك إلا النصب. وتتعدر البدلية نحو قولك: ما زاد شيء إلا ما نقص. (فزاد) لا يتوجه على (ما نقص): لأن ما نقص لا يوصف بأنه (زاد). بل المعنى: لكن نقص<sup>(١٢١)</sup>. وفي حدود ما أعلم ليس هناك من خالف هذا الذي ذكر بشأن الحكم الإعرابي للمستثنى في الاستثناء المنقطع من القدامى<sup>(١٢٢)</sup>. والمحدثين<sup>(١٢٣)</sup>. والله أعلم. ■

#### الحواشي

- ١- ديوان الهذليين: ١١٦/١.
- ٢- ديوان: ٢-٢.
- ٣- جران العود. ديوانه: ٥٢.
- ٤- النساء: ١٥٧.
- ٥- يس: ٤٤-٤٣.
- ٦- الذبياني. ديوانه: ٥٥.
- ٧- النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٦٦٦.
- ٨- الكتاب: ٢١٩/٢-٢٢٣.
- ٩- هود: ٥٢.
- ١٠- يونس: ٩٨.
- ١١- هود: ١١٦.
- ١٢- الحج: ٤٠.
- ١٣- الذبياني. ديوانه: ٦٠.
- ١٤- شعرة: ١٧٢.
- ١٥- شرح ديوانه: ٥٢٦.
- ١٦- مجاز القرآن: ٦١/١. النكت في تفسير كتاب سيبويه. ٦٢٢.
- ١٧- النابغة الجعدي. شعرة: ٢٢٤.
- ١٨- الكتاب: ٢٢٥/٢-٢٢٩.
- ١٩- المصدر نفسه: ٢١٩/٢.
- ٢٠- مريم: ٦٢.
- ٢١- صقر بن حكيم الربيعي. مجاز القرآن: ٨/٢. الهامش: ١٠.

٢٢- في الصحابي: ١٣٥، لآسي خراش الهذلي، وفي لسان العرب: (جُنُن) تحديثة بن أس الهذلي، فنظر التفصيلا في الصحابي: ١٣٦ الهامش: (١).

٢٣- مجاز القرآن: ٨/٢-٩.

٢٤- النساء: ٩١.

٢٥- النجم: ٣٢.

٢٦- ديوانه: ١٥٧.

٢٧- مجاز القرآن: ١٠/١٣٦-١٣٧.

٢٨- المصدر نفسه: ٢٣٧/٢.

٢٩- البقرة: ٧٨.

٣٠- الليل: ١٩-٢٠.

٣١- معاني القرآن: ١١٥.

٣٢- القصص: ٨٦.

٣٣- معاني القرآن: ١٢٥.

٣٤- الفرقان: ٥٧.

٣٥- معاني القرآن: ٥٢٣.

٣٦- للمزيد يُنظر المصدر نفسه: ١٧٧، ٢٠٢، ٢١٢، ٢٣٥، ٢٣٥، ٢٥١، ٣٧٥، ٣٧٨، ٥٤٢، ٥٦٩، ٤٩٩.

٣٧- المصدر نفسه: ١٨.

٣٨- المقتضب: ٤/١٧٧.

٣٩- الكامل: ٤/٢٤.

٤٠- المقتضب: ٤/١٢٢.

٤١- المصدر نفسه: ٤/١٧٧.

٤٢- المصدر نفسه: ٤/٤١٢-٤١٦، وينظر الكتاب: ٢/٢١٩-٢٢٥.

٤٣- مشكل إعراب القرآن: ٢٠٨.

٤٤- يوسف: ٥٢.

٤٥- تماماً: «لَمَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَاهَا». يوسف: ٦٨.

٤٦- الآيات: ٤٣، ٤٤.

٤٧- معاني القرآن: ٤٨/٢.

٤٨- المصدر نفسه: ٢/٢١٢.

٤٩- انظر كيف سَمِيَ الضرب الآخر من الاستثناء الذي هو قسم المنقطع (الاستثناء المتصل)، وهو المصطلح الذي استقر في الدرس النحوي العربي أيضاً.

٥٠- معاني القرآن: ٢/٢٥٩.

٥١- الكتاب: ٢/٣١٩.

٥٢- السابق نفسه.

٥٣- النساء: ١٢٨.

٥٤- هي قراءة ابن عباس، وابن عمر، وابن جبير وعطاء،

وزيد بن أسلم، وابن أبي إسحاق، ومسلم بن يسار،

وحسن، وابن المسيب، وقتادة، وأبي رجا، والضحاك بن

مزاخم، مختصر في ترواح القراءات: ٣٠، المحتب:

٢٠٢/١، زاد المسير: ٢/٢٣٧، وأما (ظلم) فهي عامة قراء

الأمصار، جامع البيان عن تأويل أي القرآن: ١/٦، البحر

المحيط: ٣/٢٩٢.

٥٥- معاني القرآن: ١/٢٩٢.

٥٦- البحر المحيط: ٥/١٩٢.

٥٧- معاني القرآن: ١/٤٧٩.

٥٨- المصدر نفسه: ٢/٢٠.

٥٩- النفاشية: ٢٣/٢٢.

٦٠- معاني القرآن: ٣/٢٥٨-٢٥٩.

٦١- معجم الأدباء: ١٦/١٢٢.

٦٢- الترواح في كتاب سيبويه: ٢٨٧.

٦٣- مجالس ثعلب: ١٠١.

٦٤- جامع البيان عن تأويل أي القرآن: ١/١٧، ٢/٣٧٦، ٥٢٦.

٦٥- ٤/٣١٩، ١٢/١٢٩، ١٦/١٢٩.

٦٥- معاني القرآن وإعرابه: ٣/٨٢.

٦٦- الأصول في النحو: ١/٢٩٠.

٦٧- الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢/٤٠٥.

٦٨- إعراب القرآن: ٣/٧١٨.

٦٩- الجمل في النحو: ٢٣٥.

٧٠- ينظر على سبيل المثال: المسائل المشككة المعروفة

بالبنغاديات: ٤٢-٤٩٦، مشكل إعراب القرآن: ٢٠٨.

المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/٧١٩-٧٢٢، تحصيل عين

الذهب: ٣٥٧، شرح الأشعار الستة: ٣٢١، شرح

المنفصل: ٢/٧٩-٨٠، أمالي ابن الحاجب: ٢/٥٥٥.

الإيضاح في شرح المنفصل: ١/٣٦١، وشرح جمل

الزجاجي: ٢/٢٦٦-٢٦٨، المقرب: ١٨٩، شرح ابن

الناظم: ٢٩٤، الاستثناء في أحكام الاستثناء: ١٥٧، البحر

المحيط: ٨/٤٨٤، شرح اللحة البدرية: ٢/١٧٥، شرح ابن

عقيل: ٢/٢٠٩، الأشباه والنظائر: ٣/١٧٠، شرح

الأشموني: ١/٢٢٧.

٧١- شرح المنفصل: ٢/٧٩.

٧٢- الأصول في النحو: ١/٢٣٤.

٧٣- معاني القرآن: ١/٥٧٩.

- ٧٤- جامع البيان عن تأويل أي القرآن: ١٧٠/١١-١٧١. وينظر: ٥٢٦/٢.
- ٧٥- النساء: ٦٦.
- ٧٦- معاني القرآن وإعرابه: ٧٣/٢. وينظر: ٣٥/٣.
- ٧٧- الجمل في النحو: ٢٣٥. وللمزيد تنظر المصادر الآتية: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ١١٥. المقتصد في شرح الإيضاح: ٧١٩/٢. المقرب: ١٨٩. شرح المفصل: ٧٩/٢. شرح جمل الزجاجي: ١٠٠٧. الأسياب والنظائر: ١٧٠/٢.
- ❖ الكشاف: ٤٢٦.
- ٧٨- الاستغناء في أحكام الاستثناء: ٢٨٢.
- ٧٩- جامع الدروس العربية: ١٢٧/٣.
- ٨٠- الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدا: ٣١٢.
- ٨١- في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٢٠٩.
- ٨٢- التطبيق النحوي: ٣٠١.
- ٨٣- الحجر: ٣٠-٣١.
- ٨٤- الواقعة: ٢٥-٢٦.
- ٨٥- معاني النحو: ٦٧٧/٢.
- ٨٦- المصدر نفسه: ٦٧٧/٣. وحاشية الصبيان على الأشعولي: ١٤٢/٢.
- ٨٧- المختضب: ٤١٢/٤.
- ٨٨- شرح الأشعار الستة الجاهلية: ٣٢١.
- ٨٩- شرح المفصل: ٧٩/٢.
- ٩٠- أمالي ابن الحاجب: ٥٥٥/٢.
- ٩١- شرح الأشموني: ٢٣٧/١.
- ٩٢- النحو الواجب: ٣١٨/٢.
- ٩٣- النحو المصنف: ٤٨٥.
- ٩٤- الكامل في النحو والصرف والإعراب: ١٥١.
- ٩٥- الكامل في قواعد اللغة العربية نحوها وصرفها: ٣٣١/١.
- ٩٦- الاستغناء في أحكام الاستثناء: ٩٩.
- ٩٧- الدخان: ٥٦.
- ٩٨- معاني القرآن للشراء: ٤٤/٣. الجامع لأحكام القرآن: ١٠٣/١٦.
- ٩٩- الاستغناء في أحكام الاستثناء: ٣٦٨. وتظفر: ٣٩٨. المعتمد في أصول الفقه: ٢٤٥-٢٤٤/١.
- ١٠٠- الاستغناء في أحكام الاستثناء: ٣٨٢.
- ١٠١- النساء: ٢٩.
- ١٠٢- مشكل إعراب القرآن: ١٩٦/١. الكشاف: ٣٩٢/١. الجامع لأحكام القرآن: ٩٩/٥.
- ١٠٣- الاسفناء في أحكام الاستثناء: ٣٨٢.
- ١٠٤- مجاز القرآن: ١٣٦/١. المعتمد في أصول الفقه: ٢٦٢-٢٦٣/١. مشكل إعراب القرآن: ٣٠٥/١.
- ١٠٥- الاستغناء في أحكام الاستثناء: ٣٨٢.
- ١٠٦- المصدر نفسه: ٣٨٣-٣٨٥.
- ١٠٧- الأصول في النحو: ٢٩٠/١.
- ١٠٨- شرح الأشعار الستة الجاهلية: ٣٣١.
- ١٠٩- شرح التصانيد العشر: ٢٧٥.
- ١١٠- المحصول في علم أصول الفقه: ٥٢/٣/١.
- ١١١- شرح تنقيح الفصول: ٢٥٢. الاستغناء في أحكام الاستثناء: ٤٥٢.
- ١١٢- شرح الرضي على الكافية: ٢٣٧/١.
- ١١٣- جمع الهوامع: ٢٤٧/٢.
- ١١٤- معاني القرآن: ٢٧٧/٢.
- ١١٥- المصدر نفسه: ٢٥٩/٣.
- ١١٦- المصدر نفسه: ٢٥٩/٣.
- ١١٧- المصدر نفسه: ٤٤/٣.
- ١١٨- هود: ١٠٧-١٠٨.
- ١١٩- معاني القرآن: ٢٨/٢.
- ١٢٠- معجم الأدباء: ٦٠/١٨. وينظر الطبري النحوي من خلال تفسيره: ٢٠٩.
- ١٢١- جامع البيان عن تأويل أي القرآن: ٣٧٦/١.
- ١٢٢- الشورى: ٢٢.
- ١٢٣- جامع البيان عن تأويل أي القرآن: ٢٦/٢٥. وللمزيد ينظر: ٥٢٦/٤. ٣١٩/٤. ١٠٢/١٦. ١٢٩.
- ١٢٤- المصدر نفسه: ١٦٧/٣.
- ١٢٥- المصدر نفسه: ١٢٠/١٢.
- ١٢٦- معجم الأدباء: ٢٦/١٨. وينظر طبقات النحاة واللغويين: ٢٢٥.
- ١٢٧- طبقات النحويين واللغويين: ١٥٢-١٥٤.
- ١٢٨- إيضاح الوقف والابتداء: ٦٠٧-٦٠٨. الزاهر في معاني كلمات الناس: ٤٠٥/٢.
- ١٢٩- الدرر النحوي في بغداد: ١٤٨-١٤٩.
- ١٣٠- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ٧٢.
- ١٣١- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف: ٢٥٤.



- ١٣٢- الصاحبي: ١٣٥.
- ١٣٣- الأصول في النحو: ٢٩٠/١، ويظهر شرح المفصل ٧٩/٢-٨١.
- ١٣٤- الاستغناء في أحكام الاستثناء: ١٠١.
- ١٣٥- العين: الإا ٣٥٢/٨، وتظهر (المصطلحات النحوية واللغوية في كتاب العين). مجلة كلية التربية ع/١ س ١٩٩٥: ٥٢.
- ١٣٦- شرح الكافية: ٢٢٧/٢.
- ١٣٧- الاستغناء في أحكام الاستثناء: ٥٥٢.
- ١٣٨- الكتاب: ٣١٩/٢.
- ١٣٩- معاني القرآن: ٤٧٩/١-٤٨٠.
- ١٤٠- المقرب: ١٨٩. معاني النحو: ٦٨٢/٢-٦٨٤.
- ١٤١- ينظر معاني القرآن: ١٨. المفتضب: ٥١٢/٥-٥١٣.
- معاني القرآن وأعرابه: ٣٥/٢. الجمل في النحو: ٢٣٥.
- شرح المفصل: ٧٩/٢-٨١. شرح جمل الزجاجي: ٣٦٦-٣٦٧.
٢٦٧. مقرب. ١٨٩. شرح جمل الزجاجي: ١٠٠٨. أوضح المسالك: ١١٦.
- ١٤٢- جامع الدروس العربية: ١٣٦/٣. النحو أنوالية: ٣١٩/٢.
- معاني النحو: ٦٨٢/٢-٦٨٤. في علم النحو: ١/٢١٤.
- الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها: ٣١٢. الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها: ١/٢٣٣-٢٣٤.

- عبد المحسن سلطان. دار الشؤون الثقافية. بغداد. ١٩٩٣م.
- ١٢- التطبيق النحوي. لعبد الرجحي. دار النهضة العربية. بيروت. ١٩٧٥م.
- ١٣- التوابع في كتاب سيويه. الدكتور عدنان محمد سلمان. مطابع دار الحكمة. الموصل. ١٩٩١م.
- ١٤- جامع البيان عن تأويل أي القرآن. لأن جرير الطبري. ط ٢. الباني الحلبي. مصر. ١٣٧٣هـ-١٩٥٥م.
- ١٥- جامع الدروس العربية. لمصطفى الغلاييني. المكتبة العصرية. صيدا. ١٩٨٧م.
- ١٦- الجامع لأحكام القرآن. للقرطبي. مطبعة دار الكتب العربية. القاهرة. ١٣٥٥هـ-١٩٣٥م.
- ١٧- الجمل في النحو. لأبي القاسم الزجاجي. تج. د. علي توفيق الحمد. ط ١. مؤسسة انرسالة. ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ١٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني. لمحمد علي الصبان. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- ١٩- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف. للدكتور محمد خير الحلواني. دار الأسمعي. حلب. ١٩٧٤م.
- ٢٠- الدرس النحوي في بغداد. للدكتور مهدي المخزومي. وزارة الإعلام. الجمهورية العراقية. ١٩٧٥م.
- ٢١- ديوان جبران العود (رواية أبي سعيد السكري). مطبعة دار الكتب المصرية. القاهرة. ١٩٣١م.
- ٢٢- ديوان جرير. تج. د. محمد أمين نعمان طه. دار المعارف بمصر. القاهرة. ١٩٦٩م.
- ١- الاستغناء في أحكام الاستثناء. لشهاب الدين الفرائي. ت. طه محسن. مطبعة الإرشاد. بغداد. ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ٢- الأشباه والنظائر في النحو. للسيوطي. تج. الدكتور عبد العال سالم مكرم. ط ١. مؤسسة الرسالة. بيروت. ١٩٨٥م.
- ٣- الأصول في النحو. لأن السراج. تج. د. عبد الحسين الفتلي. ط ٢. مؤسسة الرسالة. ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٤- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم. لأن خالويه. مطبعة دار الكتب المصرية. القاهرة. ١٣٦٠هـ-١٩٤١م.
- ٥- إعراب القرآن. لأبي جعفر النحاس. تج. الدكتور زهير شازي زاهد. ط ٢. مكتبة النهضة العربية. ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ٦- أمالي ابن الحاجب. لأبي عمرو عثمان بن الحاجب. دراسة وتج. فخر صالح سليمان قدارة. دار الجيل. بيروت. ١٩٨٥م.
- ٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام الأنصاري. تج. محمد محيي الدين عبد الحميد. ط ٥. بيروت. ١٩٦٦م.
- ٨- الإيضاح في شرح المفصل. لابن الحاجب. تج. د. موسى بناي العلي. مطبعة العاني. بغداد.
- ٩- إيضاح الوقف والإبتداء. لأبي بكر الأنباري. تج. محيي الدين عبد الحميد رمضان. دمشق. ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.
- ١٠- البحر المحيط. لأبي حيان الأندلسي. ط ٢. دار الفكر. ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- ١١- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب. صنعة الأعلام الشنتصري. تج. د. زهير

## المصادر والمراجع

- ٢٢ ديوان النابغة الذبياني. تج. د. شكري فيصل. بيروت. ١٩٦٨م.
- ٢٤- ديوان التهليلين، دار الكتب المصرية. القاهرة. ١٩٦٥. مصورة.
- ٢٥ زاد المسير في علم التنوير. لابن الجوزي. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. ١٩٦٧م.
- ٢٦ الزاهر في معاني كلمات الناس. لأبي بكر بن الأنباري. تج. د. حاتم صالح الضامن. دار الرشيد. بغداد. ١٩٧٩م.
- ٢٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تج. محمد محيي الدين عبد الحميد. ط٢. مكتبة دار التراث، القاهرة. ١٩٨٠م.
- ٢٨ شرح الأشعار الستة الجاهلية لأبي بكر عاصم أيوب البطليوسي. تج. ناصيف سليمان عواد. دار الحرية لطباعة.
- ٢٩ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. لملي بن محمد الأشموني. تج. محمد محيي الدين عبد الحميد. ط١. مطبعة السعادة. مصر ١٩٥٥م.
- ٣٠ شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول. لشهاب الدين القرافي. تج. طه عبد الرؤوف سعد. ط١. دار الفكر. ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- ٣١- شرح جمل الزجاجي. لابن الضائع ضمن (ابن الضائع وأثره النحوي مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرح جمل الزجاجي)، ليحيى علوان البلداوي. رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الأزهر. ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- ٣٢ شرح جمل الزجاجي. لابن عصفور. تج. الدكتور صاحب أبو جناح. مطبعة جامعة الموصل. ١٩٨٢م.
- ٣٣- شرح ديوان الفرزدق. للصاوي. ط١. مطبعة الصاوي. ١٣٥٤هـ-١٩٣٦م.
- ٣٤- شرح القصائد العشر. للتبريزي. تج. محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر. بيروت.
- ٣٥- شرح قطر الندى وبل الصدى. لابن هشام الأنصاري. دار الفكر. بيروت.
- ٣٦- شرح الكافية في النحو. للرضي. دار الكتب العلمية. بيروت.
- ٣٧- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية. لابن هشام الأنصاري. تج. د. هادي نهر. مطبعة الجامعة. بغداد. ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- ٣٨- شرح المنصل. لابن يعنى. الطباعة المنيرية. مصر.
- ٣٩ شعر النابغة الجعدي. تج. عبد العزيز رباح. المكتب الإسلامي. دمشق. ١٩٦٤م.
- ٤٠- الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. لأحمد بن فارس. تج. مصطفى الشويبي. مؤسسة بدران. بيروت ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.
- ٤١- الطبري النحوي من خلال تفسيره. رسالة دكتوراه لركي فهمي الألويسي. مقدمة إلى كلية الآداب. جامعة بغداد. ١٩٨٤م.
- ٤٢- طبقات النحاة واللغويين (المحمدون). لابن قاضي شهبة الأسدي. تج. الدكتور محسن عياض. مطبعة النعمان. النجف الأشرف. ١٩٧٤م.
- ٤٣- طبقات النحويين واللغويين. لأبي بكر الزبيدي. تج. محمد أبو المنفلد إبراهيم. ط٢. دار المعارف بمصر. ١٩٨٤م.
- ٤٤- العين. للخليل بن أحمد الفراهيدي. تج. د. مهدي الخزومي و د. إبراهيم السامرائي. دار الرشيد. ١٩٨٠م-١٩٨٥م.
- ٤٥- في علم النحو. أمين علي السيد. ط٢. دار المعارف. القاهرة. ١٩٧٥م.
- ٤٦- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث. للدكتور مهدي الخزومي. ط١. مكتبة مصطنعي البابي الحلبي. القاهرة. ١٩٦٦م.
- ٤٧- الكامل. للمبرد. تج. محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٢. دار الفكر العربي. القاهرة.
- ٤٨- الكامل في قواعد اللغة العربية نحو و صرفها. لأحمد زكي صفوت. ط١. مطبعة البابي الحلبي. القاهرة. ١٩٦٣م.
- ٤٩- الكامل في النحو والصرف والإعراب. لأحمد قيش. ط٢. دار الجيل. بيروت - لبنان.
- ٥٠- الكتاب. لسبويه. تج. عبد السلام هارون. بيروت. ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ٥١- الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل. للزمخشري. شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي. ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م. وط٢ دار المعرفية. بيروت. ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- ٥٢- لسان العرب. لابن منظور. دار صادر. بيروت. ١٩٥٦م.
- ٥٣- مجاز القرآن. لأبي عبيدة. تج. فؤاد سزكين. ط١. مطبعة السعادة بمصر. ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.
- ٥٤- مجالس ثعلب. لأبي العباس ثعلب. تج. عبد السلام هارون. ط٢. دار المعارف بمصر. القاهرة. ١٩٤٨م.
- ٥٥- المحتسب في تبیین وجود شواذ القراءات والإيضاح منها.

- ١٢٨٦هـ - ١٩٦٦م. تج. علي النحدي ناصف وأخريين. القاهرة.
- ٥٦- المحصول في علم أصول الفقه. تفسر الدين الرازي. تج. طه جابر العلواني. الطبعة الأولى. مطابع الصرزدق. السعودية ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.
- ٥٧- المسائل المشككة المعروفة بالبعدهيات. لأبي علي النحوي. تج. صلاح الدين عبد الله السنكاوي. مطبعة العاني. بغداد. ١٩٨٣م.
- ٥٨- مشكل إعراب القرآن. مكبي القيسي. تج. د. حاتم الضامن. دار الحرية للطباعة. بغداد. ١٩٧٥م.
- ٥٩- المصطلحات النحوية واللغوية في كتاب العين. للدكتور صاحب أبو جناح. مجلة كلية التربية. انجاسمة المستنصرية. ١٤ س ١٩٩٤م.
- ٦٠- معاني القرآن. للأخفش الأوسط. تج. شانر فارس. الكويت ١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م.
- ٦١- معاني القرآن. للترا. تج. نجاتي والنجار. دار الكتب المصرية. ١٩٥٩م - ١٩٧٢م.
- ٦٢- معاني القرآن وعرابه. لرجاج. تج. د. عبد الجليل عبده شلبي. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية. ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ٦٣- معاني النحو. للدكتور فاضل السامرائي. مطبعة التعليم العالي. الموصل. ١٩٨٧م.
- ٦٤- المعتمد في أصول الفقه. لأبي الحسين البصري. تج.
- محمد حميد الله. ط١. المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية. ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ٦٥- معجم الأدباء. لياقوت الحموي. مطبوعات دار المأمون. ١٩٢٦م.
- ٦٦- المقصد في شرح الإيضاح. لعبد القاهر الحرجاني. تج. د. كاظم بحر النرجان. دار الرشيد. بغداد. ١٩٨٢م.
- ٦٧- المقضب. للمبرد. تج. محمد عبد الخالق عضية القاهرة. ١٣٨٥هـ - ١٩٨٨م.
- ٦٨- المقرب لأبي عصفور. تج. د. أحمد عبد الستار انجوازي والدكتور عبد الله انجوري. ط١. مطبعة العاني. بغداد ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ٦٩- الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها. لسعيد الأفغاني. ط٢. دار الفكر. بيروت. ١٩٧٧م.
- ٧٠- النحو المصن. لمحمد عيد. مكتبة الشباب. القاهرة. ١٩٨٥م.
- ٧١- التكت في تفسير كتاب سيبويه. للأعلم الشنتمري. تج. زهير عبد المحسن سلطان. ط١. الكويت. ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٧٢- هداية الرحمن لألفاظ وأيات القرآن. لمحمد صالح البنداق. منشورات دار الأفاق. بيروت. ط٢. ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٧٣- همع الهوامع شرح جمع الجوامع. للسيوطي. تج. عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية. الكويت. ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م.